مرحلة الركود القادمة في الاقتصاد الاسرائيلي

كين ميركورد

ما زالت اسرائيل تتلقى ، منذ قيامها ، سيلا من رؤوس الاموال . فقد حصلت على ما يزيد عن احد عشر بليون دولار مكنتها من تغطية فائض الاستيراد الدائم لديها ، ذلك ان فائض الاستيراد على التصدير يعطي الاسرائيليين مستوى معيشة مرتفعا بصورة « اصطناعية » فمن غير الطبيعي ان تستهلك اي دولة اكثر مما تنتج ، وحين يتوقف هذا السيل من التمويل الخارجي ، عاجلا او آجلا ، ستضطر اسرائيل الى تخفيض مشترياتها من البضائع الاجنبية بحيث يتساوى الاستيراد مع التصدير وهذا يؤدي الى تقلص في الاستهلاك المحلي ، اي الى هبوط في مستوى المعيشة . وعلى حد تعبير احد كبار الاقتصاديين الاسرائيليين بانه اذا كان استيراد رأس المال بمثابة « القوة الدافعة في الاقتصاد الاسرائيلي »(١) ، فان الحصيلة النهائية للتوقف التام لهذا الاستيراد قد تكون أشد اثارة من مجرد تدني مستوى المعيشة . فبما ان الصناعة الاسرائيلية تتوجه ، بالدرجة الاولى لتلبية احتياجات السوق المحلية خاصة في مجالات السكن والنقل والملابس معتمدة على سيل رؤوس الاموال المتدفق نحوها من الخارج ، فان الركود الذي سيسببه توقف اجتذاب رؤوس الاموال ، سيؤدي الى البطالة وبالتالي الى تخفيض القوة الشرائية للمستهلك ، الامر الذي سيزيد من ضغط الركود . وهذا بدوره سيؤدي الى مزيد من البطالة والى تدن اكبر في مستوى البحبوحة العامة ، والى تغليب الهجرة من اسرائيل على الهجرة اليها .

لقد تنبه الاقتصاديون الصهيونيون لهذا الخطر منذ ان بدأ الصندوق القومي اليهودي في تمويل الكيبوتزات في الايام الاولى للانتداب . وما برح الاقتصاديون يحذرون من انه « لا توجد ضمانة لاستمرار تدفق رأس المال الخارجي الوحيد الجانب الى ما لا نهاية . وبالتالي فان على اسرائيل ان تكيف نفسها بالتدريج ، والشروط الضرورية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي حتى لا تجد نفسها في مواجهة هذا الوضع الصعب »(٢) . وقد جرت اول محاولة اسرائيلية في اتجاه الوصول الى الاستقلال الاقتصادي عام ١٩٦٥ . أحست الحكومة الاسرائيلية حينئذ بالقلق بسبب حدوث زيادة بلغت ١٣٥ مليون دولار على فائض الاستيراد ، فقررت ان لا مفر من احداث تحول جذري في سياستها الاقتصادية « لتفادي انهيار اكبر ، وخطر اشد بعد سنوات قليلة »(٣) . وأصبحت الحالة حادة ، بصورة خاصة ، عندما كانت الزيادة في الواردات تؤدي الى ارتفاع حاد في ديون اسرائيل الخارجية لان فائض الاستيراد كان يغطى كليا ، الى حد ما ، من خلال زيادة القروض الخارجية والاستثمارات . ولهذا ، وبقصد تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ، أقرت الحكومة الاسرائيلية عام ١٩٦٥ قيودا على سياستها المالية والنقدية فوضعت حدا لنمو الاعتمادات المالية والمشاريع الانشائية العامة الجديدة . كان لهذا التحول أثر ايجابي فوري على العجز في الميزان التجاري اذ انخفض فائض الواردات من ٥٧٠ مليون دولار عام ١٩٦٤ الى ٤٥٢ مليون دولار عام ١٩٦٦ . لكنه أدى ، من ناحية اخرى ، الى اول